



رشيدة ذاتي حاضرت في اليسوعية عن "اصلاح القضاء": هدفه فرض احترام القانون... وفي غيابه تعجز الدولة

غض مسرح بيار أبو خاطر في حرم العلوم الإنسانية لجامعة القديس يوسف أمس، بجمع من الوزراء والتواب والسفراء والقضاة والطلاب الذين تابعوا محاضرة لوزيرة العدل الفرنسية رشيدة ذاتي بعنوان "اصلاح القضاء"، بدعوة من وزارة العدل ورئيسة الجامعة وعمادة كلية الحقوق والعلوم الإنسانية فيها. والمحاضرة التي عرضت جزءاً من تجربتها في تطوير مفهوم "القضاء العدل" وانسته، لم تدخل في التفاصيل، وقدمت مفاهيم عن مبادئ النظام القضائي ودوره في السياق العام للدولة والأفراد.

واعتبر عميد الكلية البروفسور فايز الحاج شاهين أن الدعوة "طبيعية بسبب العلاقات التاريخية القائمة بين لبنان وفرنسا، والعلاقات المتميزة بين الكلية والجامعات الفرنسية، وواجب الاعتراف بالجميل حال الاستثناء الفرنسيين الذين درسوا في بيروت". وعرض تفسيرين لمصطلح "اصلاح" في القاموس: "العمل لأجل العودة إلى الشكل السابق، أو العمل لأجل الوصول إلى الأفضل"، إلى تعریف "القضاء" الوارد في كتاب المؤرخ ميشليه عن الثورة الفرنسية "ان قضاة يستحق هذه الكلمة هو القضاة غير المقترن ببدل، الذي لا يشتري ولا يورث، الذي من ينبع من الشعب واليه".

من جهةه أشار رئيس الجامعة البروفسور رنيه شاموسي إلى ان الجامعة "التي تقع في قلب الشرق الأوسط، حريصة على كل ما يتعلق بحوار الحضارات والآديان، وتسعى دائماً إلى التشديد على أهمية الانجازات والنجاحات في ميدانه"، لافتًا إلى انه "لا يمكننا إلا ان نعجب بما قامت به الوزيرة ذاتي، وإذا اختارت اليوم التطرق إلى الاصلاح القضائي فلأنك حظيت بالوسائل التي سمح لك بأن تصلي إلى هذه المرحلة، ولا يسعنا إلا ان نعجب بمسيرة سمحت لفتاة مغربية ان تتحفظ في قلب الاشكاليات الجمهورية والعلمانية".

ذاتي

وبعد ترحيب وتقييم من وزير العدل ابراهيم نجار، أعربت الوزيرة الفرنسية عن سرورها بأن تكون "في لبنان وفي الجامعة التي عبرت دائمًا عن الثقافة اللبنانية المدافعة عن تعدياتها"، مؤكدة أن التعديلية لا تعني الانقسام او الانكفاء المجتمعي "بل يجب أن تحترم سلطة الدولة واستقرارها، مما يساهم في تثبيت أداء المؤسسات اللبنانية ونبذ الحرب الأهلية".

وتوجهت إلى الحاضرين "من قضاة واساتذة ومحامين وطلاب حقوق، فأنتم تمثلون أفضل ما يملك لبنان لتحضير مستقبله، والحفاظ على القيم الحقيقة للعدالة والاستقلال والحرية، والتي تشكل اساس نظامكم القضائي. احترموها، دافعوا عنها، ودرسوها، فهن العدالة أقل من ضرورة الحرب، وهذا ما فهمه الفرنسيون بعد الحرب العالمية الثانية".

وشيّدت على أن الهدف الأول للقضاء هو فرض احترام القانون "ففي غيابه تصبح الدولة عاجزة عن توفير استمرار عملها أو السلام الداخلي وأمن الأفراد"، مشددة على ضرورة أن يتبع القضاة ثباتاً معيناً، من دون أن يعني ذلك جموداً أو تقليدية "فعليه معرفة سبل التحديث والاصلاح، وأحد تقاليده التكيف من دون توقف". وعرضت بعض نماذج اصلاح القضاء في فرنسا، وسبل تطويره ليكتب ثقة الناس ويزيد فاعليته وحرمه في الوقت نفسه، إضافة إلى حماية الضحايا "وتعزيز انسانيته". وأبرزت اتفاقات التعاون مع وزارة العدل اللبنانية لتأهيل القضاة والتبادل مع معهد الدراسات القضائية، إلى برنامج لنقل إدارة السجون من وزارة الداخلية إلى العدل.

وفي الختام أجبت ذاتي عن سلسلة طلاب في الجامعتين اللبنانية واليسوعية في موضوعات ترتبط بالمسارات القضائية في لبنان وفرنسا. ورداً على سؤال عن الموقف الفرنسي من مسألة المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، أعادت تأكيد "موقف رئيس الجمهورية الفرنسية المؤيد للمسار الذي يعده فيه خط العلاقات اللبنانية السورية، ونحن على افتخار بأنه الكفيل بالتوصل إلى حل لكل المشكلات العالقة بين البلدين، لكن من الأكيد أن صناعة السلام أصعب من الذهاب إلى الحرب، ويجب تشجيع المسار الراهن لأن ما يحدث في هذه البقعة من العالم يؤثر في كل دولة".

كريم أبو مرعي